الأمم المتحدة

A/ES-10/1002–S/2024/547

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 12 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجدني مضطرًا إلى الكتابة مرة أخرى بعد أيام من رسالتي الأخيرة لأن الحالة المروعة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تزداد سوءًا في كل دقيقة مع استمرار هجوم الإبادة الجماعية الذي تشنه إسرائيل.

وعلى الرغم من مرور شهر بالفعل على اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2735 (2024) وتحمل أكثر من تسعة أشهر من هذه الفظائع، لا يوجد حتى الآن وقف لإطلاق النار ولا حماية للمدنيين ولا إغاثة لشعبنا من غضب إسرائيل السادي والانتقامي الذي لا يستثني رجلاً أو امرأة أو طفلاً.

وبينما يكافح المدنيون الفلسطينيون في غزة للتعامل مع الجوع والتجفاف والمرض والوباء والإصابات الخطيرة والإعاقات التي تسببها الهجمات الإسرائيلية والحرمان من جميع مقومات الحياة الأساسية الأخرى، تواصل إسرائيل إجبارهم على تحمل عمليات نزوح متكررة، والركض في خوف من مكان إلى آخر، وسط الخراب والدمار، في مكان لا يوجد فيه أي مأوى آمن على الإطلاق، وحتى المناطق الإنسانية وملاجئ الأمم المتحدة حولتها إسرائيل إلى مناطق قتل.

وكما أكد بطريقة تثير الجزع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فيليب لازاريني: "إن غزة قد دُمرت. وأكثر من مليوني شخص محاصرون في جحيم حقيقي. وقد شُردوا مرارًا وتكرارًا في جميع أنحاء الأراضي المدمرة والتي ينعدم فيها القانون بشكل متزايد".

220724 180724 24-12874 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وهذا هو الواقع الذي أنشأته إسرائيل في غزة – جحيم على الأرض – وهو ما تعهد ساستها وقادتها العسكريون بالقيام به على حد تعبيرهم. وتنفيذا لهذا التعهد، لا تكتفي إسرائيل بفرض عقاب جماعي على الشعب الفلسطيني فحسب، بل تسعى بلا شك إلى التسبب بأكبر قدر ممكن من الألم والمعاناة والخسائر، حيث تتعمد التسبب في الموت والدمار وإحداث الاختناق والفوضى في جميع أنحاء غزة.

وما إن تجد عائلة مأوى لها في مدرسة تابعة للأونروا حتى تقصفها قوات الاحتلال الإسرائيلية. وما إن تجد عائلة مأوى لها في مخيم، حتى تشتعل النيران في المخيم جراء الهجمات الصاروخية الإسرائيلية. وما إن يصل المصابون والمرضى إلى مستشفى حتى يقوم الجنود الإسرائيليون بمهاجمته وتدميره. وما إن تجمع العائلات بصعوبة ما يكفي من وسائل العيش في مكان لجوئها – بعض الطعام، وبعض الماء، وبعض مستلزمات النظافة والفراش – حتى تُجبَر على "الإخلاء" بأمر من قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تطالبها بمغادرة المنطقة، مما يفاقم الكارثة الإنسانية الهائلة أصلاً.

وقد عبّر بيان الأمين العام الصادر في 12 تموز/يوليه بوضوح عن هذا الواقع المؤلم والمأساوي: "في الوقت الذي كنا نظن فيه أن الوضع في غزة لا يمكن أن يزداد سوءًا – يُدفع المدنيون، بطريقة أو بأخرى وبشكل مروّع، إلى دوائر من الجحيم أعمق من أي وقت مضى... ولا يزال الفلسطينيون في غزة يجبرون على التحرك مثل كرات بشرية عبر مشهد من الدمار والموت".

ويحدث هذا التهجير القسري غير الإنساني وغير القانوني والمتكرر للمدنيين في جميع أنحاء غزة، مما يتسبب في اضطرابات وصدمات مستمرة، خاصة للأطفال وغيرهم من المدنيين الضعفاء، بمن فيهم المرضى والجرحى والأشخاص ذوو الإعاقة. وحتى شمال غزة، الذي أجبرت إسرائيل سكانه على إخلائه في تشرين الأول/أكتوبر 2023، يخضع الآن لأوامر الإخلاء مرة أخرى. ومع ذلك، فإن الواقع هو أنه لا يوجد مكان يذهب إليه الناس، ولا يوجد مكان سيشعرون فيه بالأمان. فقد دمرت إسرائيل معظم غزة وما تبقى منها قائما تعتبره هدفًا مشروعًا وهي تستمر في انتهاكاتها الممنهجة والجسيمة للقانون الدولي، ضاربةً بعرض الحائط القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وجميع أشكال حماية المدنيين.

ويُجبَر المدنيون والأطباء والممرضون والمسعفون والعاملون في المجال الإنساني الذين يعتنون بهم على الفرار للنجاة بأرواحهم مراراً وتكراراً، ويطاردهم جيش احتلال لا يرحم، يقتل الأطفال والنساء والرجال دون تردد ودون تأنيب ضمير. وتُستهدف مدارس الأونروا التي تؤوي النازحين بلا هوادة، حيث إن ثلثي المدارس إما دُمرت أو تضررت بشدة جراء القصف الإسرائيلي.

ووقع آخر هذه الهجمات قبل يومين عندما قصفت إسرائيل مدرسة العودة في عبسان، شرق خان يونس، مما أدى إلى مقتل 30 طفلاً وامرأة ورجلاً فلسطينياً وجرح ما يقارب 60 شخصاً آخرين، وذلك بعد سلسلة من الهجمات على مدارس أخرى تابعة للأونروا، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في 6 تموز/يوليه في مخيم النصيرات للاجئين وقُتل فيه 16 فلسطينياً. وكما ذكر المفوض العام لازاريني: "تحولت المدارس من أماكن آمنة للتعليم والأمل للأطفال إلى ملاجئ مكتظة وغالبًا ما تصبح في نهاية المطاف مكانا للموت والبؤس".

ويجب على المجتمع الدولي أن يضع حداً لهذه اللاإنسانية. ويجب أن تكون هناك عواقب لجرائم إسرائيل وإرهابها ضد الشعب الفلسطيني إلى أقصى حد يسمح به القانون. ويجب على مجلس الأمن والجمعية العامة أن يعملا على محاسبة إسرائيل على خروقاتها لميثاق الأمم المتحدة وازدرائها المطلق.

وإننا ندعو مرة أخرى، وبإلحاح شديد، المجتمع الدولي إلى وقف مذابح إسرائيل وتعذيبها للشعب الفلسطيني وضمان حمايته احتراماً للقانون الدولي وأوامر التدابير التحفظية الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ولا يمكن استثناء السكان المدنيين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، بما في ذلك في قطاع غزة والقدس الشرقية، من أشكال الحماية الممنوحة لجميع المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني. وتقع على عاتق الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة التزامات واضحة في هذا الصدد باحترام الاتفاقية وضمان احترامها في جميع الظروف.

ويجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار دون تأخير ليوم آخر. ويجب وقف هذه الحرب المروعة واللاأخلاقية والبشعة التي تشنها إسرائيل في غزة، ويجب أن تكون هناك محاسبة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ما فتئت ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني على مدار عقود من الزمن. ولا يناشد شعبنا بأن تُسمع هذه النداءات فحسب، بل أن تتم الاستجابة لها الآن لإنقاذ ملايين الفلسطينيين الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل هذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وغير الأخلاقي والبغيض.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 842 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 8 تموز/يوليه 2024 (A/ES-10/1001-S/2024/533) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم